الاستقطاب الإقليمي والصراع الإسرائيلي الفلسطيني

معين رباني
مؤتمر فَنَك السنوي
لاهاي- 16 أكتوبر 2018

طُلب مني تقييم أثر المنافسة الإقليمية بين إيران والسعودية على الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. أود بدايةً، قبل استعراض تقييمي، الإشارة إلى أنه كان من الصعب جداً في عام 2018 البحث في هذه المسألة بمعزلٍ عن غيرها من أشكال الاستقطاب الإقليمي والدولي التي ظهرت في الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة. يرجع هذا لأسباب ليس أقلها أن هذه الاستقطاباتٍ غالباً ما تكون متشابكةً على مستوى ما. أفكر على وجه الخصوص بأزمة دول مجلس التعاون الخليجي وتحريض المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والعديد من الحكومات العربية الأخرى ضد قطر؛ ولعبة الشد والجذب الإقليمية بين السعودية وإيران وتركيا؛ والأبعاد المختلفة للصراع السوري. ولكن هناك أيضاً غيرها.

من هذا المنطلق، سأعتبر ما يلي التداعيات الرئيسية للاستقطاب الإقليمي الجاري على الصراع العربي-الاسرائيلي:

1. **تحوّل الأولويات العربية والإقليمية:** إن من الإفترضات الشائعة أن الحكومات العربية والإقليمية لا تتقن سوى التشدّق بالكلام المعسول عندما يتعلق الأمر بالقضية الفلسطينية، وبالنسبة لها، ليس هناك أفضل من التخلص من القضية برمتها. وفي حين أن هذه الملاحظة تستند إلى أكثر من مجرد عنصر الحقيقة، إلا أنه لطالما نأت فلسطين بنفسها، بشكلٍ تقليدي، عن الخصومات الإقليمية، ولربما هذه هي القضية الوحيدة التي تتفق عليها الأنظمة والحكومات المتنازعة. فغالباً ما كانت القوى الإقليمية، حتى وإن كان ذلك على المستوى الخطابي فحسب وإن تعداه الأمر في بعض الأحيان، تتنافس في إظهار التزامها تجاه القضية الفلسطينية. لنقل على سبيل المثال الملك السعودي فيصل أو جمال عبد الناصر من مصر، أو مثلاً المزاحمة بين الأنظمة البعثية المتنافسة في كلٍ من العراق وسوريا.
كان لهذا عواقب غاية في الأهمية تجاوزت الرمزية، لا سيما على الساحة الدولية. فقد شعرت القوى الأجنبية بضرورة أخذ المصالح وردود الفعل العربية بعين الإعتبار عند صياغة السياسات تجاه الصراع العربي- الاسرائيلي؛ في حين التزم آخرون، مثل اليابان وجنوب كوريا، بالمقاطعة التجارية العربية لإسرائيل إلى حدٍ كبير؛ بينما توخت الدول الأضعف الحذر في إقامة علاقاتٍ، حتى وإن كانت دبلوماسية، مع اسرائيل.
وغالباً ما يُنسى أنه خلال سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، كانت إسرائيل دولةً منبوذة من جميع النواحي. فعلى أساس هذه الوحدة العربية الملموسة حول فلسطين، تبنى الاتحاد الأوروبي في عام 1980 إعلان البندقية الذي يعترف بحقوق الفلسطينيين، وعرّف المجتمع الدولي الفلسطينيين كشعبٍ له الحق في تقرير مصيره بدلاً من كونها مشكلة لاجيء يبحث عن حلٍ إنساني.
كان هناك بالطبع ديناميات أخرى قائمة أيضاً، واليوم، لا يزال الحال على ما هو عليه.
وبالانتقال إلى الحاضر، أرى أنه كان هناك حملة منظمة وفعّالة إلى حدٍ ما، بقيادة المملكة العربية السعودية وشركائها، لقولبة إيران بدلاً من اسرائيل باعتبارها تهديداً وجودياً للحقوق والمصالح العربية. وفي سياق الصراع بين اسرائيل وإيران، وبالنظر إلى القدرات العسكرية والأمنية لإسرائيل، فإن النتيجة المباشرة لهذه العقيدة هي أن إسرائيل شريكٌ قيّم في الصراع ضد التهديد الإيراني، وبالتالي، يعدّ الاحتلال المستمر للأراضي الفلسطينية والعربية قضيةً ثانوية على أغلب تقدير. وبفضل هذا التحول، أصبحت الدولة اليهودية قوة سُنيّة رائدة، وفي الواقع، تُشارك بانتظام

بالتحريض الطائفي. سأذهب أبعد من هذا وأقول أن هذا التحريض الطائفي الخبيث المنبثق عن هذا التنافس، وقدرته على تفريخ صراع لانهائي، ما يُشكل التهديد الأعظم الوحيد أمام احتمال دعمٍ عربي وإقليمي فعّال للشعب الفلسطيني.
وعلى نفس المنوال، دفعت مناصرة إيران للقضية الفلسطينية منذ عام 1979 ورعايتها لمختلف الفصائل الفلسطينية المسلحة، بالبعض في المنطقة إلى اعتبار أن النضال الفلسطيني من أجل الحرية ما هو إلا امتدادٌ للمشروع الإيراني وليس امتداداً للمشروع العربي أو المشروع المشترك، مما حدّ على نحوٍ كبير من شهيتهم لدعم الفلسطينيين. ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، ومرشده ولي عهد أبو ظبي، محمد بن زايد، أوضح تعبيرٍ عن هذا الاتجاه.

2. **تطبيعٌ غير مسبوق مع إسرائيل**: في حين أنها ظاهرةٌ تعكس ديناميكياتٍ متعددة، إلا أن شبكة العلاقات المتنامية بين إسرائيل ودول مجلس التعاون الخليجي، العلنية في بعض الأحيان والتي تأخذ منحى أكثر سرية في أحيانٍ أخرى، إلا أنها انعكاسٌ أيضاً للقول المأثور المتداول بين الدوائر الحاكمة في المنطقة بأن الطريق إلى واشنطن يمر عبر تل أبيب. بعبارةٍ أخرى، أولئك الذين يسعون إلى تعزيز تحالفهم مع الولايات المتحدة، وضمان التزامٍ أمريكي أكبر بعروشهم و/أو تنافسهم مع إيران، يعتقدون أنهم سيبلون حسناً بتوسيع علاقاتهم مع إسرائيل. في الحقيقة تجلى هذا خلال الأزمة الخليجية القائمة، حيث استضافت قطر قادة إحدى جماعات اللوبي الاسرائيلي من الولايات المتحدة، بينما أصبحت سفارة الإمارات في واشنطن شريكاً هاماً، من بين أمورٍ أخرى، مع مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات المؤيدة لإسرائيل.
استكمالاً لهذا التطبيع، والتماساً للمزيد من الدعم الأمريكي، شهدنا ضغطاً عربياً متنامياً على القيادة الفلسطينية للتساهل مع العديد من المقترحات الدبلوماسية الأمريكية التي لا يمكن تمييزها عملياً عن أجندة إسرائيل، والتي كانت ستُرفض على الفور في حقبةٍ سابقة. ومن خلال تشجيع الولايات المتحدة على نشر مقترحاتٍ غير واقعية، أو بالأحرى مقترحات محكومٌ عليها بالفشل، وتمكين اسرائيل من تسريع، بدلاً من الحدّ من استيطانها للأراضي المحتلة، بات البحث عن سلامٍ اسرائيلي- فلسطيني أكثر تعقيداً.
وبمجرد نشر المذكرات ذات الصلة والكشف عن السجلات الدبلوماسية، أنا واثقٌ أننا سنكتشف أن محمد بن سلمان أكدّ لجاريد كوشنر، الذي أعلنت نيكي هايلي مؤخراً أنه مترنيش القرن الحادي والعشرين الذي لم يتم اكتشافه بعد، بأن اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالسيادة الحصرية لإسرائيل على القدس، وما تبع ذلك من قرار نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى المدينة المقدسة، لن يُعقد مبادرته المزعومة للسلام. وهناك العديد من الأمثلة الأخرى.

3. **تفاقم الانقسامات بين الفلسطينيين:** بينما تجمع إيران ومنافسيها العرب الوكلاء في أرجاء المنطقة، تم تشجيع الفصائل الفلسطينية المختلفة، وغالباً ما تم الضغط عليها، للإنحياز لأحد الأطراف، وهكذا أصبحوا متورطين في تحالفاتٍ متنافسة بدلاً من الترفع عنها والسعي للتوسط في حلها. أحد الأمثلة على ذلك، طلب إيران من حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية في عام 2015 الإعلان صراحةً عن معارضتها للحرب التي تقودها السعودية ضد اليمن. عندما اعترضت الحركة على أساس أنها تفضل الحياد في النزاعات بين الدول العربية، أبدت طهران استيائها من خلال الحد بشكلٍ كبير من مساعدتها للحركة ورعاية إنشاء فصيلٍ منافس. كما قطعت إيران في السابق علاقاتها مع حركة حماس عندما قررت قيادة الأخيرة الابتعاد عن دمشق والتقرب من الدوحة رداً على قمع الحكومة السورية للانتفاضة التي اجتاحت البلاد. بالطبع، لم يكن الشقاق الفلسطيني من صنع المملكة العربية السعودية وإيران، أو على الأقل لم يكن كذلك في المقام الأول. ولكن خلال العقد الماضي، عندمااعتبر الفلسطينيون أن المصالحة الوطنية أولوية مُلّحة، منعت طهران والرياض مراراً وتكراراً من يقعون تحت وصايتهم من الفلسطينيين من إبرام أي اتفاقاتٍ، أو تنفيذ تلك التي تم التوصل إليها. وهكذا، تبنت السعودية، من الناحية العملية، الموقف بأنها

ستعارض أي مصالحةٍ بين الفلسطينيين لا تتضمن نبذ حماس لعلاقتها المرممة مع إيران. بينما خطت الإمارات خطوةً أبعد من ذلك، حيث شجعت، على نحوٍ فعّال، عودة القائد العسكري الموصوم بالعار، محمد دحلان، ليلعب دوراً مركزياً داخل فتح والسلطة الفلسطينية.
أولئك المهتمون بعملية سلامٍ حقيقية بين الإسرائيليين والفلسطينيين، مقارنةً بالتمثيلية المصطنعة التي نشهدها منذ عام 1993، استنتجوا على نحوٍ مماثل أن الحركة الفلسطينية الوطنية الموحدة والموثوق بها عنصرٌ حيوي لمثل هذه العملية. إذن، هنا مرةً أخرى، نرى التأثير السلبي للتنافس السعودي الإيراني على الصراع العربي الإسرائيلي.

في الختام، ومن وجهة نظري، فمن العدل والدقة القول بأن الاستقطاب الإقليمي، لا سيما في أشكاله الحالية، لا يقل عن كونه كارثةً لآفاق تحقيق سلامٍ عادلٍ ودائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ومع ذلك، فإني أنظر إلى المسألة وفقاً للحكمة التقليدية بأن السبب في ذلك هو أن إيران ترعى منظماتٍ فلسطينية متشددة من أجل كسب الأفضلية على المملكة العربية السعودية والتحضير لصراعٍ نهائي مع إسرائيل. ترعى إيران منظماتٍ فلسطينية متشددة. تسعى إيران لكسب أفضليةٍ على المملكة العربية السعودية. كما تستعد إيران للصراع مع إسرائيل. بيد أن العقبة الأساسية أمام السلام الإسرائيلي الفلسطيني كانت ولا تزال أطول احتلالٍ عسكري في العالم اليوم، والإعاقة الفعالة لتقرير الفلسطينيين مصيرهم. وكما حاولت أن أوضح، إن الأثر الأكثر تدميراً للتنافس السعودي الإيراني، وغيرها من أشكال الاستقطاب الإقليمي، هو أنها عززت الإنقسام الفلسطيني؛ وحرمت الفلسطينيين من الدعم الموحد والعمق الاستراتيجي الذي يحتاجونه لاستراتيجية ناجحة؛ ومكّنت إسرائيل من تعزيز سيطرتها على الشعب الفلسطيني؛ وشجعت المجتمع الدولي، ولا سيما الولايات المتحدة وأوروبا، على تخليد الوضع الراهن.

من البديهي أن نستنتج أن الاستقطاب الذي نناقشه اليوم يشرح الوضع الحالي للصراع الإسرائيلي الفلسطيني. ولكنه يساعد في تفسيره، ويفعل ذلك بطرقٍ قد لا تظهر دوماً بسهولة.

النهاية